

Document: IFAD12/2/R.4  
Agenda: 6  
Date: 10 June 2020  
Distribution: Restricted  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## الأثر المالي لجائحة كوفيد-19 واختبارات الإجهاد

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرعجون:

نشر الوثائق:

**Deirdre Mc Grenra**

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية

والعلاقات مع الدول الأعضاء

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

**Alvaro Lario**

نائب الرئيس المساعد

كبير الموظفين الماليين وكبير المراقبين الماليين

دائرة العمليات المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2403

البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

**Benjamin Powell**

مدير وأمين الخزانة

شعبة خدمات الخزانة

رقم الهاتف: +39 06 5459 2251

البريد الإلكتروني: b.powell@ifad.org

**Jose Morte Molina**

كبير موظفي المخاطر

رقم الهاتف: +39 06 5459 2561

البريد الإلكتروني: j.mortemolina@ifad.org

**Leon Williams**

كبير موظفي الشراكات (تجديد الموارد)

رقم الهاتف: +39 06 5459 2809

البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

**Ruth Farrant**

مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2281

البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

**Advit Nath**

المراقب المالي ومدير

شعبة المحاسبة والمراقب المالي

رقم الهاتف: +39 06 5459 2829

البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

**Ronald Hartman**

مدير

شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد

رقم الهاتف: +39 06 5459 2610

البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – الدورة الثانية

روما، 16-17 يونيو/حزيران 2020

للاستعراض

## المحتويات

- 1 أولاً – الخلفية والنطاق
- 2 ثانياً – الأثر المالي لكوفيد-19
- 4 ثالثاً – سيناريوهات الإجهاد المختارة
- 6 رابعاً – تقليص الوصول إلى الاقتراض
- 7 خامساً – البلدان الإضافية المؤهلة للحصول على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون
- 9 سادساً – وقف سداد الديون لعامي 2020 و2021 أو التخفيف من الديون دون تعويضات من الجهات المانحة
- 12 سابعاً – الاستنتاجات وسبيل المضي قدماً

## الملاحق

الملحق الأول – التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المنقح: سيناريو تجديد الموارد المنخفض البالغ 1.15 مليار دولار أمريكي

الملحق الثاني – افتراضات سيناريوهات مختارة لاختبارات الإجهاد

## أولاً – الخلفية والنطاق

- 1- **خلف وباء كوفيد-19 بالفعل أثرا غير مسبوق على اقتصادات العالم، وعلى التدفقات المالية العالمية والتجارة الدولية، على الرغم من أن عمق واتساع الهزات الاقتصادية الناجمة عن هذا الوباء ما زالت غير معروفة.** وقد أدى التراجع الاقتصادي الذي تسببت به الإجراءات المتخذة لاحتواء هذا الفيروس إلى زيادة البطالة، وتراجع التحويلات العالمية،<sup>1</sup> وتدهور الأمن الغذائي العالمي،<sup>2</sup> وتباطؤ الاستثمارات في القطاعين العام والخاص كما أنها رفعت من مستويات انعدام اليقين حول قضايا خدمة الديون بالنسبة لكل من الجهات المانحة والمتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية على حد سواء.
- 2- **كذلك فقد كانت الاستجابة لهذه الأزمة غير مسبوقة.** إذ وفرت المصارف المركزية دعما هائلا - في بعض البلدان تجاوز المساعدة التراكمية على مدى السنوات التي تبعت الأزمة المالية العالمية عام 2008 - مترافقا باستجابة مالية حصرية. وتؤثر الهزة التي أصابت العرض والطلب والناجمة عن هذه الأزمة على وجه الخصوص، على الاقتصادات الناشئة أو الأقل تقدما بسبب انكماش التدفقات الرأسمالية والافتقار الى الآليات المالية والنقدية الكافية، مما استدعى دعما منسقا استثنائيا من المجتمع المالي الدولي والوكالات الثنائية.
- 3- **وللصندوق بحكم كونه مؤسسة لتمويل التنمية دور حيوي لا بد له من أن يلعبه للمساعدة على مواجهة آثار هذه الأزمة.** وبما يتفق مع مؤسسات تمويل التنمية الأخرى، فإن الصندوق يتخذ إجراءات مستهدفة مفصلة لتناسب سياق كل دولة من دوله الأعضاء. بالإضافة إلى الإنشاء السريع لمرفق تحفيز فقراء الريف، تضمنت هذه الإجراءات إعادة توجيه البرامج الجارية وإنشاء ترتيبات للعمل عن بعد لإبقاء الحافظة في تدفق تشغيلي كامل، مع الحفاظ في الوقت ذاته بالحد الأدنى من المعايير والإشراف الائتماني.
- 4- **ويمكن للتحديات التي يواجهها الصندوق والمتعلقة بالاقتراض أن تتفاقم في سياق كوفيد-19.** وكمبدأ شامل، فإن الصندوق يتشاطر نفس الحقيقة الواقعة المشتركة مع مؤسسات تمويل التنمية المشابهة، أي قدرته المالية على الاستجابة لهذه الأزمة التي تعتمد على الدعم المالي الاستثنائي والمستمر من دوله الأعضاء، ولا سيما نظرا لهيكلية الصندوق كمؤسسة تقوم على تجديد الموارد. ونتيجة لذلك، فإن تحصيل مساهمات الدول الأعضاء والتدفقات العائدة للقروض (أي سداد القروض التي ستغدو مستحقة) كانت وستبقى على الدوام الموارد الرئيسية الجوهرية للصندوق والعمود الفقري لهيكليته الرأسمالية.
- 5- **من جهة أخرى، فقد عدا الاقتراض غاية في الأهمية بالنسبة للصندوق لإيصال برنامجه الائتماني على ضوء توجهات المساعدة الإنمائية الرسمية الراكدة، وهي حقيقة بدأت حتى قبل أزمة كوفيد بوقت طويل.** ويستطيع الصندوق حاليا الاقتراض فقط من خلال القروض التي تقدمها الدول السيادية ومؤسساتها. ويمثل هذا الأمر تحديا، حيث ينحو توفر هذه الأموال من الجهات النظيرة لأن يتبع نفس توجهات المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع أن إدخال إطار الاقتراض المتكامل يهدف إلى توسيع مصادر التمويل وأدواته، إلا لأن تمويل الصندوق ومستويات السيولة فيه على المدى القصير كانت أساسا تركز تحت الضغط حتى قبل انتشار الوباء. وكما سيتم إيضاحه في هذه الوثيقة لاحقا، يمكن لأزمة كوفيد-19 أن تفاقم من الصعوبات التي يواجهها الصندوق في الحصول على اقتراض جديد، وبخاصة في غياب الدعم الكافي من دوله الأعضاء وعدم تمكنه من الحصول على تصنيف ائتماني ناجح.

<sup>1</sup> أشارت تقارير البنك الدولي إلى انخفاض متوقع في التحويلات العالمية في عام 2020 بما يعادل 445 مليار دولار أمريكي، أو 19.7 في المائة، للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التحويلات إلى البلدان منخفضة الدخل من الشريحة الدنيا ستستعيد عافيتها عام 2021 وترتفع بنسبة 5.6 في المائة لتصل إلى 470 مليار دولار أمريكي.

<sup>2</sup> وفقا لليبان صادر عن منظمة العمل الدولية "مع مرور الوقت قد يزداد تأثر العاملين في هذا القطاع، وعلى وجه الخصوص مع انتشار الفيروس بصورة أوسع ضمن المناطق الريفية".

6- ولا بد من الحفاظ على المعالم البارزة التي وصل إليها الصندوق حتى تاريخه لتعزيز صموده المالي واستدامته المالية. فخلال السنتين الأخيرتين، أجرى الصندوق تعزيزات كبيرة مستمرة لملامحه المالية، وإدارة المخاطر فيه، مما سيعزز موقعه على مدى العقد القادم. ويعتبر إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة كفاية رأس المال، وإطار إدارة الأصول والخصوم، وتحديث شروط الإقراض في الصندوق، ونهج الصندوق إزاء سياسة السيولة الجديدة كلها أدوات ضرورية لا غنى عنها للحفاظ، لا على رأس مال الصندوق وسيولته فحسب، وإنما أيضا على جدوى هذه المؤسسة على المدى الطويل. ومن بين المبادرات الرئيسية الأخرى التي ستنبلور في المستقبل القريب استكمال عملية التصنيف الائتماني للصندوق وإدخال إطار الاقتراض المتكامل وإطار السداد المعجل والسداد المبكر الطوعي، وعلى وجه الخصوص استكمال سياسة السيولة الجديدة في الصندوق والتي تهدف جميعها إلى تعزيز قدرة الصندوق على امتصاص الخسائر ولعب دور في عكس التيار السائد، من خلال كونه قادرا لا على التخفيف من الصدمات المالية غير المتوقعة فحسب، ولكن أيضا من خلال توفير دعم مالي استثنائي للمقترضين منه.

7- كذلك فإن الصندوق يشذب تركيزه على تقييم المخاطر والإبلاغ عنها والتخفيف منها من خلال تنفيذ استراتيجية شمولية لإدارة المخاطر المؤسسية عبر المنظمة، مدعومة أيضا بتعزيز وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية لتنسيق هذه الجهود.

8- ويتمثل غرض هذه الوثيقة في تقديم عرض للدول الأعضاء يتضمن الأثر المالي المحتمل لوباء كوفيد-19 على التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق. إن الملامح المالية للصندوق وقدرته على إيصال التجديدين الحادي عشر والثاني عشر للموارد، وعملية التصنيف الائتماني كلها عوامل مترابطة متشابكة. ويرد أدناه: أولاً، عرض للأثر المحتمل لوباء كوفيد-19 على الملامح المالية للصندوق. ثانياً، ثلاثة سيناريوهات أعدت استجابة للشواغل وانعدام اليقين الذي أثاره ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي في الصندوق. ويمكن للقرارات التي قد يضطر الصندوق ودوله الأعضاء إلى اتخاذها، في حال تبلورت الأحداث المتطرفة، أن يكون لها تداعيات طويلة الأمد على المنظمة، وبالتالي لا بد من تقييمها بصورة حذرة بهدف تجنب العودة إلى المسار غير المستدام.

9- ولا يتبأ هذا التحليل باحتمالية أي من هذه الأحداث. وإنما يركز على الآثار المحتملة على الصندوق والاستجابة المقترحة لإدارتها. وخلال دورة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي ستعقد في يوليو/تموز، سوف تعرض إدارة الصندوق خمسة سيناريوهات محدثة لتجديد الموارد في وثيقة "نموذج العمل والإطار المالي للفترة 2022-2024".<sup>3</sup>

## ثانياً – الأثر المالي لكوفيد-19

10- على مدى العقد الماضي، واجه الصندوق تحديات مالية متزايدة بسبب النمو غير المسبوق في حجم برنامجه من القروض والمنح (بما في ذلك ومنح إطار القدرة على تحمل الديون)، وإيلاء الأولوية للمصادقة على القروض في المراحل الأولى وتسريع صروفات القروض، كل ذلك مع بقاء مساهمات تجديديات الموارد راکدة على حالها. وسيؤثر هذا الوباء على اقتصادات كل من المقترضين من الصندوق والمانحين له. وفي الوقت الراهن، فإن قدرة الصندوق الحالية على الاقتراض محدودة، وقد تؤثر الصدمة التي تسبب بها كوفيد-19 على تفاقم التحديات المالية التي يواجهها الصندوق في يومنا هذا بصورة أكبر.

<sup>3</sup> تشمل السيناريوهات الخمسة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مستويات التجديد المستهدفة التالية: 0.95 مليار دولار أمريكي (منخفض جداً)؛ 1.15 مليار دولار أمريكي (منخفض)؛ 1.35 مليار دولار أمريكي (منخفض إلى حد ما)؛ 1.55 مليار دولار أمريكي (مرتفع إلى حد ما)؛ 1.75 مليار دولار أمريكي (مرتفع).

11- الصندوق هو مؤسسة تقوم على تجديد الموارد دون أن يتمتع بالوصول إلى الأسواق الرأسمالية العامة. ومصادر تمويله في المدى القصير هي: (1) تحصيلات المساهمات؛ (2) تسديدات التدفقات العائدة في الوقت المحدد لها من قبل المقترضين؛ (3) القروض السيادية. ويمكن للصندوق حالياً أن يعتمد على تجمع محدود من الجهات المانحة السيادية التي ترتبط أولوياتها وتوفر مواردها بصورة تتناسب طردياً مع توفر المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد يغدو التمويل من الجهات المانحة السيادية ووكالاتها أكثر صعوبة على ضوء الأولويات الناشئة في بلدانها الأم بسبب كوفيد-19.

12- كذلك قد يتأثر أيضاً تحصيل المساهمات والتدفقات العائدة من القروض في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. إذ تشكل هذه التدفقات المصدرين الأساسيين الآخرين من الدول الأعضاء في الصندوق، وكما سيتم إيضاحه أدناه، يمكن لها أن تتأثر أيضاً بسبب التحديات الاقتصادية العالمية الحالية. وقد تواجه بعض البلدان أيضاً تدهوراً في قدرتها على تحمل الديون، الأمر الذي سيفاقمه وباء كوفيد-19، الأمر الذي سيؤدي إلى الحاجة لدعم إضافي يقدمه الصندوق على شكل منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

13- وتوفر الفقرات التالية الرابط بين الصدمات الاقتصادية لكوفيد-19 والملاحم المالية للصندوق:

(1) تبقى مساهمات تجديد الموارد مصدر التمويل الأساسي والأولي في الصندوق. وقد تؤدي التأخيرات في تحصيلات المساهمات بسبب الأزمة إلى أثر جدي على تمويل الصندوق وسيولته. وبالنسبة لما تبقى من فترة التجديد الحادي عشر للموارد، يتوقع للتحصيلات أن تصل إلى حوالي 550 مليون دولار أمريكي، وهذا الموضوع مفتاح الإيفاء بالتزامات الصرف لعامي 2020 و2021. وسيحقق حوالي 86 في المائة من هذا التحصيل من المساهمين العشر الأوائل في الصندوق، وتعول إدارة الصندوق على دعمهم المستمر في الوقت الملائم. إلا أنه قد تطرأ بعض التأخيرات في الـ 14 في المائة المتبقية، وعلى الأرجح في عام 2020 في البلدان التي تواجه صعوبات مالية جديّة.<sup>4</sup>

(2) التدفقات العائدة من القروض، وهي أكبر مصدر داخلي للتمويل في الصندوق، حيث تصل إلى ما يعادل حوالي 800 مليون دولار أمريكي من المبالغ التي سيتم تحصيلها عامي 2020 و2021. وتعتبر حافظة قروض الصندوق متنوعة بصورة جيدة ويعادل تعرضها لأكثر عشرة مقترضين أقل بقليل من نصف الحافظة بأكملها. وعلى الرغم من أن إدارة الصندوق لا تتوقع استمرار القضايا المالية في معظم البلدان العشرة الأوائل، إلا أنه وفي حال لم تتم بلورة بعض التدفقات العائدة، فإن ذلك سيؤثر لا على سيولة الصندوق فحسب، وإنما أيضاً على مستوى القروض الهالكة.<sup>5</sup> إذ المستوى الإجمالي للقروض الهالكة والذي كان بحدود 2.7 في المائة في نهاية عام 2019، يمكن أن يزداد بصورة كبيرة على مدى الأشهر الـ 12 إلى 18 القادمة. وفي حال حدوث زيادة في متأخرات السداد، فإن ذلك سيخلف أثراً كبيراً على رأس مال الصندوق القابل للتخصيص وعلى وضعية الدائن المفضل التي يتمتع بها.<sup>6</sup>

(3) توقيع القروض السيادية: خلال التجديد الحادي عشر للموارد، احتاج الصندوق إلى مبلغ إضافي من الاقتراض قدر بما يعادل 500 مليون دولار أمريكي للوصول إلى أهداف برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وصروفاتها مع الإبقاء على مستويات السيولة. ويعد الحصول على تصنيف ائتماني إيجابي مفتاح ضمان الاقتراض الضروري، وبدون دعم الدول الأعضاء، وبموجب

<sup>4</sup> يمكن أن تتأثر المساهمات أيضاً بسبب خطر العملات. إذ أن حوالي 25 في المائة من المساهمات المستحقة هي بعملات غير الدولار الأمريكي، وستستمر هذه الدفعات في فرض وضع مفتوح للعملات على الصندوق. ونظراً لقوة الدولار الأمريكي في بداية هذه الأزمة، وفي غياب استراتيجية للتحوط، فإن درجة اليقين من أن المبالغ المستلمة بالفعل تقابل المبالغ المتعهد بها أقل مما كانت عليه قبل الأزمة.

<sup>5</sup> القروض الهالكة هي قروض تتسم بمبالغ مستحقة لأكثر من 180 يوماً. وبالنسبة لهذه القروض، لا يتم الاعتراف بفوائدها ورسوم خدماتها على أساس ائتماني، وإنما يتم الاعتراف بها كعائد فقط عندما يتم استلامها بالفعل.

<sup>6</sup> وضعية الدائن المفضل هو مبدأ مقبول بصورة شائعة حيث يتم إعطاء الأولوية للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف ولمؤسسات تمويل التنمية كالصندوق في سداد دين في حال واجه المقترض إجهاداً مالياً. وتقوم وكالات التصنيف بتقدير وضعية الدائن المفضل على أساس خبرة المؤسسة الحالية والسابقة في موضوع متأخرات السداد.

أي سيناريو من سيناريوهات الإجهاد، فإن ذلك قد يتقوض. ويعتبر نجاح عملية التصنيف الائتماني أمر لا بد منه لضمان المبالغ الضرورية للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر للموارد بشروط مالية مستدامة. ومن شأن تبعات الإجهادات التي تسبب بها كوفيد-19 على مالية الصندوق، وبدون إشارات قوية من الدعم من قبل دوله الأعضاء، فإنه من المحتمل على الأرجح أن تتقوض عملية التصنيف الائتماني. علاوة على ذلك، يبقى التصنيف الجيد عاملاً ممكناً أساسياً لتنفيذ إطار الاقتراض المتكامل بشكل كامل.

14- حيث إنه يتوقع من الصندوق أن يصل إلى الحد الأدنى من متطلباته من السيولة لعام 2021، فإن صدمات السيولة من أي من الوقائع المذكورة أعلاه - إذا لم تتم موازنتها بتمويل إضافي أو من خلال الحد من التدفقات الخارجة - قد تؤدي إلى خرق سياسة السيولة في الصندوق. وسيحتاج الصندوق بالتالي إلى تعديل صروفاته وغيرها من نفقاته للبقاء أعلى من متطلبات الحد الأدنى من السيولة. وقد ينجم عن المستويات غير الكافية من السيولة مخاطر على سمعة مؤسسة مالية على شاكلة الصندوق.

15- **مزيج من القروض والمنح.** تمت المصادقة على الشروط الحالية لتوفير التمويل للمقترضين من الصندوق في عام 2019. وفي حال ظهور توجه عكسي اقتصادي في فئات الدخل، قد يحتاج الصندوق في هذه الحالة لتطبيق شروط أكثر تيسيرية للمصادقة على قروض لهؤلاء المقترضين عام 2021. ومنذ بداية هذا الوباء، بدأ صندوق النقد الدولي بإصدار تحديثات لتقديراته بشأن القدرة على تحمل الديون ليعكس الصدمات المحتملة الإضافية للأفاق الاقتصادية للبلدان. وحتى تاريخه، فقد صدرت تقديرات القدرة على تحمل الديون المحدثة لـ 24 من أصل 40 بلدا مؤهلاً للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون ويتمتع بمخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، وقد أكدت جميعها على لون إشارات الضوء الأصلية لتقديرات المديونية الحرجة.<sup>7</sup> واستناداً إلى هذه التقديرات وبالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من المصادقات لفترة التجديد الحادي عشر للموارد قد جاءت في المرحلة الأولى من هذا التجديد عامي 2019 و2020، وبدون أي تغيير بأثر رجعي على شروط الإقراض، فإن إدارة الصندوق لا تتوقع في الوقت الحالي تكاليف إضافية ناجمة عن المديونية الحرجة للبلدان في إسقاطاتها لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

### ثالثاً – سيناريوهات الإجهاد المختارة

16- في هذا المقطع، تعرض إدارة الصندوق لثلاثة سيناريوهات متطرفة، وما يتعلق بها من أثر، استجابة لشواغل ومخاوف انعدام اليقين التي أثارها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. ويسلط هذا التحليل الضوء على الأثر على الاستدامة المالية للصندوق. ويعتبر المسار المالي للصندوق غير مستدام عندما، ونتيجة لسيناريو محتمل أو قائم، وفي غياب دفعات رأسمالية جديدة كافية، تكون الإسقاطات الحالية والمستقبلية للسيولة أقل (أي اقتراض أقل، تدفقات راجعة و/أو مساهمات أقل) إلى الحد الذي يفتقر فيه الصندوق إلى القدرة على للصرف بناء على أهدافه القائمة، أو عندما تشير الإسقاطات إلى أن رأس المال القابل للتخصيص قد تراجع إلى أقل من الصفر. وبموجب هذا الوضع، سوف يتم تقليص أهداف الصرف بصورة كبيرة كي لا يتم استنزاف السيولة على المدى القصير، ومن شأن برنامج القروض والمنح المستقبلي في هذه الحالة أن يتراجع لضمان احترام الالتزامات القائمة والإيفاء بها.

17- وأما اختبارات الإجهاد الثلاثة فهي التالي:

(1) تقليص الوصول إلى الاقتراض؛

<sup>7</sup> كجزء من التنسيق مع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، حاولت إدارة الصندوق التواصل مع مؤسسات تمويل التنمية الأخرى، ومع المصارف متعددة الأطراف الإقليمية لاستعراض إسقاطاتها للتغييرات في تقديرات إطار القدرة على تحمل الديون.

(2) وقوع عدد أكبر من البلدان في فئة البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون ذات المديونية العالية، أي أن تصبح من "البلدان الحمراء" المؤهلة للحصول على التمويل بالمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون عوضاً عن القروض؛

(3) وقف سداد الديون أو التخفيف من الديون بدون التعويض الكامل من الجهات المانحة للصندوق.

18- أدرجت الصدمة المالية المتوقعة من كوفيد-19 في أرقام اختبار الإجهاد هذا، وترد في الملحق الثاني الاقتراضات التفصيلية التي تحكم اختبارات الإجهاد. ولا تعتبر هذه الإجهادات المختارة مستقلة على الرغم من أننا قد قمنا بمحاكاة المخرجات بأسلوب مستقل. ومن حيث المبدأ، يمكن من الناحية الواقعية توقع تقليص الوصول إلى الاقتراض حتى في حال الحدتين الثانيين؛ ففي حال وقوع أي منهما، وفي حال لم يتم الحصول على الدعم الضروري من الدول الأعضاء يمكن أن تتقوض عملية التصنيف الائتماني، ومن المنطقي افتراض أن يتأثر التمويل وتوفر الاقتراض للصندوق أيضاً بصورة سلبية.

19- ويوجز الجدول 1 التبعات عالية المستوى لاختبارات الإجهاد. كما تفصل الوثيقة بصورة أكبر التداعيات على المستويات المختلفة (المالية، والاستراتيجية، والتنشغيلية، والخاصة بالسمعة) علاوة على الموقف الذي توصي إدارة الصندوق الدول الأعضاء بالنظر فيه.

الجدول 1

موجز لاختبار الإجهاد لسيناريو للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بما يعادل 1.15 مليار دولار أمريكي

الخطر على سمعة الصندوق	برنامج القروض والمنح المقدر في فترة التجديد الثاني عشر للموارد	الاستدامة المالية	وصف الإجهاد	
خطر متوسط إلى مرتفع (هنالك حاجة لتعديل وتيرة الصروفات)	1.7 مليار دولار أمريكي سيعتمد أي نمو على زيادة الاقتراض	نعم. على مستويات أقل من برامج القروض والمنح مع تأثير القدرة على الصرف في الصندوق. تجديد الموارد هو المصدر الوحيد للنمو.	ترجع الاقتراض إلى 25 في المائة من الإجمالي، أي من 1.2 مليار دولار أمريكي -1.4 مليار دولار أمريكي إلى 325 مليون دولار أمريكي	تقليص الوصول إلى الاقتراض
مرتفع للغاية (عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات القائمة مع البلدان المتلقية في الوقت الملائم)	1.5 مليار دولار أمريكي مع وجود تراجع حلزوني مطرد فيما بعد	لا. سيتم استنزاف السيولة ورأس المال مع عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات القائمة في الوقت الملائم	استفادة 11 بلدا إضافيا من إطار القدرة على تحمل الديون، من 340 مليون دولار أمريكي إلى 681 مليون دولار أمريكي وعدم امتثال الصندوق لإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون	وجود عدد أكبر من البلدان في إطار القدرة على تحمل الديون + التوقف عن إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون
مرتفع للغاية (تغيير نموذج عمل الصندوق والحاجة لتعديل وتيرة الصروفات)	0-1 مليار دولار أمريكي (مما يؤثر على برنامج القروض والمنح في فترة التجديد الحادي عشر للموارد وقدرة الصندوق على الصرف بنفس الوتيرة)	لا. سيتوقف وجود الصندوق نفسه واستدامته على دعم الدول الأعضاء وتعديل نموذج عمله	تأجيل أو إلغاء التدفقات العائدة المستحقة عامي 2020-2021 بما يعادل 100 في المائة للبلدان منخفضة الدخل (180 مليون دولار أمريكي) و25 في المائة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (100 مليون دولار أمريكي)	وقف تسديد الديون أو منح تخفيف من أعباء الديون بدون تعويضات

20- وبالنظر لجهود الصندوق للتطور بحيث يغدو منظمة أكثر تنميكا ومتانة ماليا، يمكن استقراء الاستنتاجات الرئيسية التالية:

(1) لا توصي إدارة الصندوق بالاشتراك في أي توقيف أو تخفيف من أعباء الديون ما لم يتم ضمان تعويض كامل في الوقت المحدد من الدول الأعضاء.

(2) لا توصي إدارة الصندوق بتخصيص المزيد من الموارد الإضافية لإطار القدرة على تحمل الديون بدون الالتزام الكامل من قبل الدول الأعضاء بإصلاح آلية إطار القدرة على تحمل الديون، والتي تتم من خلال جعل زيادة الموافقات على المنح مشروط بالحصول على تمويل مسبق وكامل وإضافي من خلال زيادة مساهمات الدول الأعضاء.

(3) وتشير إدارة الصندوق إلى أهمية دعم المانحين كجزء من عملية التصنيف الائتماني الناجحة، والتي من شأنها أن تعزز قدرة الصندوق على الوصول إلى حجوم أكبر من الموارد المقترضة بتسعير تنافسي أكبر.

21- وفي حال قرر الصندوق عدم الالتزام بإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون أو المشاركة في تأجيل للديون بدون تعويض، فإن ذلك سيضع الصندوق على مسار غير مستدام، وسيكون له تأثير كرهة الثلج السلبي على سمعة الصندوق، كما أنه سيؤثر سلباً أيضاً على مخرج عملية التصنيف الائتماني. وسيؤثر ذلك بلا شك على قدرة الصندوق على تعبئة كل من الموارد المقترضة والأساسية. ونتيجة لذلك سوف يتأثر برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد بصورة حادة، وكذلك الأمر بالنسبة لقدرة الصندوق على دعم المستفيدين الريفيين الفقراء والتي ستتأثر بصورة مأساوية.

## رابعاً - تقليص الوصول إلى الاقتراض

22- بالنسبة للتجديد الثاني عشر للموارد، يقدر للاقتراض المتوقع أن يتراوح ما بين 1.2 مليار دولار أمريكي إلى 1.4 مليار دولار أمريكي. ويحلل سيناريو الإجهاد هذا تبعات الوصول إلى 25 في المائة فقط من هذا المبلغ. ويتسق مثل هذا السيناريو مع الوصول إلى عدد أقل من المقرضين المحتملين أو مخرج غير ناجح لعملية التصنيف الائتماني في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ولأغراض التوضيح فقط، يفترض ألا يتمكن الصندوق إلا من اقتراض 325 مليون دولار أمريكي فقط، ومن المفترض أن يتم تقسيم هذا المبلغ إلى 225 مليون دولار أمريكي من قروض الشركاء الميسرة، و100 مليون دولار أمريكي على شكل قروض سيادية أقل تيسيرية.

23- وبموجب مثل هذا السيناريو، سيبقى الصندوق مستداماً. إلا أنه ولضمان المسار المستدام واقتراض نفس المستوى الأقل من الاقتراض في المستقبل، يتوقع لجميع برامج القروض والمنح المستقبلية ألا تتجاوز كحد أقصى 1.7 مليار دولار أمريكي. ويفترض هذا أيضاً استمرار تمتع الصندوق بوصول محدود إلى المزيد من الاقتراض في فترتي تجديد الموارد الثالث عشر والرابع عشر.

24- وسيتوجب إعادة توجيه الموارد عندئذ في المقام الأول لاحتزام الالتزامات القائمة لصروفات القروض والمنح. ويتوقع للالتزامات الصروفات ذات الصلة بالمصادقات في الفترة بين التجديد الثامن إلى التجديد الحادي عشر للموارد التي ستستحق خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد أن تكون بحدود 2.8 مليار دولار أمريكي على مدى الفترة 2022 إلى 2024. وستحتاج وتيرة الصروفات لأن تعدل وفقاً لذلك، مما يعرض الصندوق أيضاً إلى خطر على سمعته إلى حد ما.

25- وأما الأثر الثاني فيسكون على تركيبة برنامج القروض والمنح مع تقليص الاقتراض. إذ سيتوجب على قروض الصندوق أن تمول في المقام الأول من التدفقات العائدة، مما سيدد بالتالي من الموارد الأساسية للصندوق وقدرته على التمويل بالمنح. وبموجب مثل هذا السيناريو، فإن إدارة الصندوق تقترح الاستمرار في تخصيص جميع الموارد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مع مظلوف مقلص لجميع فئات الدخل.

26- وبموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالي، ونظراً لأن الموارد تحكمها معادلة معينة، لن تتمكن إدارة الصندوق من الالتزام بأي مخصص في حده الأدنى للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. ومما لا شك فيه، سيتم تقليص جميع قيم الموارد لجميع فئات الدخل مع تخفيف الأثر الأكبر على البلدان



منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وهي التي تشكل البلدان المتلقية الرئيسية لقروض الصندوق.

## خامساً - البلدان الإضافية المؤهلة للحصول على المنح بموجب إطار القدرة على

### تحمل الديون

27- نظراً للتوجهات الحالية في إدارة الدين، يتوقع اختبار الإجهاد هذا أن تقع على الأقل بعض البلدان التي هي في الوقت الحالي في وضعية متوسطة من المديونية الحرجة، في فئة البلدان التي تعاني من وضعية مرتفعة من المديونية الحرجة، وأن تكون بالتالي مؤهلة لتلقي المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

28- وبما يتفق مع إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019،<sup>8</sup> سيتم التحديد المسبق للحد الأقصى لقدرة الصندوق على توفير المنح استناداً إلى مساهمات تجديد الموارد من الدول الأعضاء لتجنب الرجوع إلى المسار غير المستدام. بعد ذلك قمنا بتحليل ما سيحدث للبلدان المتلقية للمنح بموجب إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون كما تم الاتفاق عليه في ديسمبر/كانون الأول 2019، ودرنا التبعات الافتراضية في حال لم يطبق الصندوق إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون.

29- في حال تم الالتزام بإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وافترضنا سيناريو تجديد الموارد المنخفض البالغ 1.15 مليار دولار أمريكي، فإن المستوى المستدام للمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بحده الأعلى سيكون بحدود 340 مليون دولار أمريكي، مع عدم تغيير تركيبة القروض والمنح فيما يتعلق بحجمها في برنامج القروض والمنح. وفي حال بقي حجم المنح الإجمالي على حاله دون تغيير مع ازدياد عدد البلدان المؤهلة للحصول على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، ستكون النتيجة في تراجع مخصصات البلدان الفردية المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون من المنح. وسيخصص مجمع القروض المتبقية من الموارد المخصصة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في المقام الأول لما تبقى من البلدان المقترضة، سواء كانت من البلدان منخفضة الدخل، أو البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيبقى الصندوق قادراً على دعم عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ببرامج كبيرة ولكن فقط من خلال القروض التيسيرية للغاية.

30- ولأغراض توضيحية، وللتعبير عن مثل هذا الأثر كميًا، قامت إدارة الصندوق بمحاكاة صدمة سلبية قوية للغاية، حيث يتم إرجاع البلدان التي قدرها صندوق النقد الدولي على أنها تعاني من خطر متوسط من المديونية الحرجة، مع مجال محدود أو بعض المجال لاستيعاب الصدمات، إلى وضعية الخطر العالي من المديونية الحرجة. وسيترجم هذا الأمر إلى 11 بلداً إضافياً مؤهلاً للحصول على التمويل بالمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يعادل 340 مليون دولار أمريكي ليرتفع إجمالي التأهيل للمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى ما يعادل 681 مليون دولار أمريكي - أي ضعف مبلغ خط الأساس لهذا السيناريو لفترة التجديد الثاني عشر للموارد. ومع أنه يتم التحوط من الأثر المالي للمنح الإضافية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من خلال آلية التمويل المسبق التي ينص عليها إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، فإن تأهيل بلدان إضافية سيؤدي إلى الحد من مخصصات المنح للبلدان الفردية بما يصل إلى 47 في المائة.

31- وبموجب اختبار إجهاد أكثر تطرفاً، وإذا طلب ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي من الصندوق المصادقة على منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يتجاوز الحد الأعلى لمستوى القدرة المستدامة في أي تجديد من تجديرات الموارد، فإن ذلك يعني الرجوع إلى النزعة غير المستدامة والتراجع عن إحدى

<sup>8</sup> إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون (الوثيقة EB 2019/128/R.44) الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2019، ومجلس المحافظين في دورته الرابعة والأربعين في فبراير/شباط 2020.

الإصلاحات الرئيسية للهيكلية المالية في الصندوق. ومن شأن ذلك أن يخلق أثر كرة الثلج حيث يستمر تأكل رأسمال الصندوق وسيولته.

32- وأما النتيجة الواضحة الأولى فهي خسارة الوصول إلى الاقتراض لأن الصندوق لن يكون قادرا على الإبقاء على تصنيف ائتماني إيجابي. وبموجب مثل هذا السيناريو، سوف يستخدم الصندوق أيضا جزءا كبيرا من تدفقاته العائدة لتمويل منح إضافية تتوفر بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، والتي ستؤدي إلى تقليص أية تدفقات عائدة مستقبلية، وبالتالي برامج الصندوق، مما يعني اضطرابات للقدرة التشغيلية المستقبلية للصندوق. وسيؤدي الحد من التدفقات العائدة المستقبلية، بسبب تلقي البلدان لمنح عوضا عن القروض أيضا إلى أن يغدو الصندوق أكثر اعتمادا على التجديدات الجديدة فقط للصرف على المشروعات المصادق عليها حاليا، ولن يكون يُتاح له أي تمويل إضافي لبرمجة أنشطة جديدة مما سيؤدي أيضا إلى مزيد من التقليلات في التدفقات العائدة.

33- بعد ذلك، قمنا بمحاكاة الأثر على برنامج القروض والمنح بالمضي قدما إذا ما قام المجلس التنفيذي بالمصادقة على مثل هذا المبلغ غير المستدام. ومن المناقشات السابقة، ولأغراض توضيحية، فإننا نفترض نفس المستوى من التأهيل للحصول على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، أي ما يعادل 681 مليون دولار أمريكي من سيناريو تجديد الموارد المنخفض البالغ 1.15 مليار دولار أمريكي. وإذا ما أراد الصندوق أن يمنح هذا التمويل الإضافي المتزايد بالمنح بدون التأثير على قدرته المستقبلية على الاستمرار في صروفاته الحالية، فإن المسار الجديد لبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد سيكون بالضرورة بحدود 1.5 مليار دولار أمريكي. وبافتراض أن الصندوق سيستمر في تزويد هذه البلدان بنفس المبالغ في التجديد الثالث عشر للموارد، فإن ذلك يعني أن يغدو برنامج القروض والمنح أقل من 1 مليار دولار أمريكي للتجديد الثاني عشر للموارد. ومن التجديد الرابع عشر للموارد وصاعدا، لن يتمكن الصندوق من دعم برمجة مستقبلية، وسيكون قادرا فقط على الصرف على البرامج المصادق عليها بالفعل في التجديدات العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر للموارد. وبموجب مثل هذا السيناريو، ستكون هناك حاجة لإبطاء وتيرة الصرف بصورة مأساوية بهدف الإبقاء على القدرة على استيعاب التدفقات في مؤسسة تعاني من نقص في التدفقات الراجعة من القروض وتتسم بشبكة زيادات صافية صغيرة للغاية في تجديدات الموارد مما لن يسمح لها بتوفير أية قروض إضافية. وسيؤدي هذا السيناريو إلى تعريض الصندوق إلى خطر عالٍ للغاية على سمعته.

34- وعلى مدى عدد من دورات تجديد الموارد، ستبرز الحاجة لاستخدام جميع التدفقات الراجعة لسداد الصروفات المصادق عليها، وسيتم استخدام جميع التدفقات العائدة من القروض بشروط عادية لتسديد ديون الصندوق. وسيختفي هذا الأثر المضاعف لكون الصندوق مؤسسة مالية تتمتع بوصول إلى الاقتراض بعد ذلك، وسوف يتوقف الصندوق في حقيقة الأمر عن العمل. مما يشكل شاغرا كبيرا وسيكون الأثر الإنمائي المتقلص والأثر على ملايين السكان الريفيين هائلا.

35- وبما يتفق مع قرار المجلس التنفيذي بشأن إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، توصي إدارة الصندوق بألا يوفر الصندوق تمويلا بالمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يتعدى قدرته المالية على القيام بذلك، وأن يتجنب الرجوع مجددا إلى المسار غير المستدام.

## سادسا - وقف سداد الديون لعامي 2020 و2021 أو التخفيف من الديون دون تعويضات من الجهات المانحة

- 36- وقف سداد الديون يعني السماح للمقترضين بتأخير سداد مدفوعات القروض المستحقة لإطار زمني معين، على أن تسترد خلال فترة زمنية معينة في المستقبل. والتخفيف من الديون يعني إلغاء ديون المقترضين بشكل تام.
- 37- وتقوم الإدارة بالرصد الوثيق للاستجابات الجماعية من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة البلدان التي تعاني من صعوبات. وقد اتفقت دول مجموعة العشرين على تجميد مدفوعات القروض الحكومية الثنائية للبلدان منخفضة الدخل حتى نهاية عام 2020، كجزء من خطة للتصدي للأزمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ومنع حدوث أزمة ديون في الأسواق الناشئة.
- 38- والتفاعل بين المقترضين، والدائنين، ووكالات التصنيف الائتماني، والأسواق الرأسمالية الدولية معقد. فقد طلب من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف أن تتحرى المشاركة طالما أنها لا تؤثر على صحتها المالية وتصنيفها الائتماني بحيث تحتاج إلى تقليص الإقراض في المستقبل. ومن الممكن أيضا أن تقوم وكالات التصنيف الائتماني بمعاينة المقترضين الذين شاركوا في التخفيف من عبء الديون من خلال تخفيض تصنيفهم الائتماني، وبالتالي الحد من وصول هؤلاء المقترضين إلى الأسواق الرأسمالية الدولية في المضي قدما.
- 39- وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، يقف الصندوق مستعدا للمشاركة في أية اتفاقية دولية منسقة ويدعم مقترضيه قدر استطاعته. غير أن الإدارة أكدت على أن الصندوق لن يكون في وضع يسمح له بالمشاركة في مبادرة لتخفيف الديون إلا إذا تم ضمان تقديم تعويض كامل ملزم قانونيا وفي الوقت المناسب من الدول الأعضاء. وفي هذه الحالة، سيكون التأثير على رأسمال الصندوق وسيولته محايدا، وسيكون دعم الأعضاء في ظل الظروف غير العادية مفيدا للغاية بالنسبة لسمعة الصندوق، ومهمته، وعملية التصنيف الائتماني الخاصة به.
- 40- وحتى بالنظر إلى الاحتمال الضئيل جدا لحدوث ذلك، سأل بعض الأعضاء عن التأثير المالي لمثل هذه العملية. وفي ظل سيناريو متطرف، تقوم الإدارة بإجراء محاكاة للنتائج المالية على الصندوق من جراء تأجيل يصل إلى 18 شهرا (في حالة وقف السداد) أو إلغاء كامل (في حالة التخفيف) للتدفقات العائدة المستحقة في عامي 2020 و2021 بنسبة 100 في المائة للبلدان منخفضة الدخل، و25 في المائة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيلعب هذا تقريبا 180 مليون دولار أمريكي للبلدان منخفضة الدخل، وحوالي 100 مليون دولار أمريكي للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ويتم تحديد هذه الأرقام كميا لإعطاء نتيجة لمثل هذه الحالة، غير أنها لا تعكس احتمال حدوث مثل هذه الحالة.
- 41- ويشير التعويض الكامل من الدول الأعضاء إلى دعم أساسي من المانحين الرئيسيين للصندوق، لمهمة الصندوق ولأصحاب المصلحة الخارجيين مثل المقرضين، والمقترضين أو وكالات التصنيف الائتماني. وسوف يعتبر ذلك مناصرة هامة لدور الصندوق في الهيكلية الإنمائية الدولية في ظل هذه الظروف الاستثنائية جدا. وسيكون التوقيت أحد الاعتبارات الرئيسية أيضا.
- 42- وفي غياب الدعم الإضافي من الدول الأعضاء، سيكون أثر هاتين المبادرتين الافتراضيتين مشابهها. وكمؤسسة مالية، يخلق هذا النهج عدم اليقين حول متانة حافظة القروض الحالية للصندوق وتقييم قائمة موازنة الصندوق من قبل مراجعي الصندوق الخارجيين ووكالات التصنيف الائتماني. وسوف يتجاوز الأثر المالي مبلغ الـ 280 مليون دولار أمريكي من تخفيف الديون في عامي 2020 و2021 ليؤثر على تقييم سجل إنجازات الصندوق المثبتة التي تمنحه وضعية الدائن المفضل، مع أثر محتمل على المقاييس الائتمانية الرئيسية (أي احتمال

التخلف عن السداد). واتضح من المحادثات مع كل من المراجعين ووكالات التصنيف الائتماني أن وقف سداد الديون هذا دون دعم مالي سيشكل حالة من عدم اليقين ومن المحتمل أن يكون له أثر سلبي جدا على تقييم الجودة الائتمانية لحافضة قروض الصندوق.

43- ويرد أدناه وصف للعواقب المالية والاستراتيجية المتوقعة:

#### العواقب المالية: مسار غير مستدام

(1) **السيولة** - وفقا لوثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات،<sup>9</sup> كان من المتوقع قبل أزمة جائحة كوفيد-19 أن يصل مستوى السيولة في الصندوق إلى حوالي 715 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، والذي تم تحديثه إلى 793 مليون دولار أمريكي في توقعات حالات أساسية أكثر حداثة. وإذا ما تحققت صدمات جائحة كوفيد-19، يمكن أن تكون سيولة الصندوق دون الحد الأدنى لمتطلبات السيولة بنهاية عام 2021، والتي تقدر بمستوى 500 مليون دولار أمريكي مقارنة بحد أدنى لمتطلبات السيولة قدره 700 مليون دولار أمريكي. وفي حالة وقف السداد، فإن هذه صدمة مؤقتة، بينما ستكون دائمة في حالة تخفيف الديون.

وتأثير ثانٍ لمثل هذه الحالة هو احتمال تعريض نجاح عملية التصنيف الائتماني للصندوق للخطر من جهين. أولاً، السيولة عامل أساسي لتقييم القوة المالية لمؤسسة ما، ومستويات السيولة التي لا يمكنها تغطية الصروفات للأشهر الـ 9-12 القادمة ستعتبر على الأرجح مجرد "كافية"، مقارنة مع تقييمات السيولة "القوية" أو "القوية جداً" الصادرة للمؤسسات من تصنيف AA وAAA. ثانياً، فإن غياب التعويض من المانحين سوف يحكم عليه كعدم دعم من الدول الأعضاء للمؤسسة، وهو متغير رئيسي آخر لتصنيف ائتماني ناجح. ومع المضي قدماً، سوف يضمن الصندوق أن سياسة السيولة الجديدة ستوفر سيولة كافية لتمكين الصندوق من لعب دور في عكس التيار السائد، ودعم البلدان عندما تكون في أمس الحاجة للدعم.<sup>10</sup>

(2) **تدوين الخسائر** - كما تمت الإشارة إليه أعلاه، سوف يعني تخفيف الديون، بالإضافة إلى صدمة السيولة، التدوين الفوري للخسائر، مما يزيد من العجز المالي المزمن للصندوق، ويؤثر بالتالي على قاعدة رأس ماله، وقدرته المالية على تحقيق برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

(3) **تدوين القروض الهالكة** - في غياب التعويض الكامل، فإن الوقف الضخم لسداد المدفوعات أو تعليق الديون إلى أبعد من 180 يوماً سيؤثر على نسبة القروض المستهلكة. وتنتظر عملية المحاكاة فقط في تخفيف الديون لعامي 2020 و2021، ولكن ما يزال على العديد من هذه البلدان أن تسدد للصندوق ابتداء من عام 2022 وصاعداً. وسيتعين على الصندوق أن يعيد تصنيف إجمالي المبلغ المستحق من هذه القروض، وقد يحتاج إلى احتساب المبلغ الإجمالي لديون البلد للصندوق على أنه متعثر. وسيكون لذلك عواقب متناسبة من منظور المحاسبة والرسمة، اعتماداً على نسبة القروض الهالكة، التي يمكن

<sup>9</sup> الوثيقة EB 2019/128/R.37.

<sup>10</sup> من أجل فهم حجم مرونة الصندوق، من الأهمية بمكان ملاحظة أن الصروفات السنوية الحالية تتراوح بين 900 مليون دولار أمريكي و1 مليار دولار أمريكي، بينما كانت الصروفات السنوية لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق في المتوسط 400 مليون دولار أمريكي. وبالنظر إلى مستويات السيولة الحالية للصندوق مقابل القروض المعتمدة المتوقعة غير المصروفة، فإن هذا سيؤثر على جميع الدول الأعضاء سواء من حيث الصروفات الحالية أو من حيث القدرة التمويلية في المستقبل. وسوف يؤثر هذا بصورة خاصة على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وهي الجهات المتلقية الرئيسية لتمويل الصندوق.

أن تزيد إلى مستوى غير مسبوق بين المؤسسات الإنمائية الدولية، وتؤثر بالتالي على قدرة الصندوق على تمويل بقية برامج فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

#### العواقب الاستراتيجية: برنامج القروض والمنح، والمخاطر المتعلقة بالسمعة، والمخاطر المعنوية، وأهمية السياسات، ووضع الدائن المفضل

(4) **التأثير على برنامج القروض والمنح** – رهنا بالتقييم النهائي للمراجعين الخارجيين للصندوق من حيث المعالجة المحاسبية، ستؤثر تلك السيناريوهات على رأس مال الصندوق من خلال التخفيض الفوري في قاعدة رأس ماله، ورأس ماله القابل للتخصيص. وسيحتاج الصندوق إلى التركيز على تسديد ديونه الحالية (قروض الشركاء الميسرة، وقروض إطار الاقتراض السيادي)، وسيكون معزولاً عن مصادر التمويل الخارجية فيما عدا مساهمات المانحين إلى أجل غير مسمى. ومن المحتمل أن يضطر أيضاً إلى تعليق العمليات الجديدة من أجل تخصيص جميع الموارد الجديدة حصرياً لتغطية الالتزامات الحالية البالغة قيمتها 5.7 مليار دولار أمريكي من مبالغ القروض والمنح المعتمدة غير المصروفة. وفي ظل مثل هذا السيناريو، من النتائج الممكنة أن الصندوق سيحتاج إلى إبطاء عمليات الموافقة على برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أو تعليقها حتى يتوفر المزيد من الوضوح بشأن العواقب.

(5) **المخاطر المتعلقة بالسمعة** – في غياب التعويض الكامل، فإن أيًا من السيناريوهات المقترحة سيرسل إشارة سلبية واضحة بشأن أهمية مهمة الصندوق من الدول الأعضاء إلى أصحاب المصلحة الخارجيين. وستكون العواقب على الآفاق المالية الحالية للصندوق وعلى عملية التصنيف قاسية. وسوف يفسر أي مُقرض محتمل للصندوق، سواء مع أو دون تصنيف انتمائي، هذا الإجراء على أنه يمثل الوزن الضئيل الذي يضعه المانحون الرئيسيون في صالح استدامة المؤسسة طويلة الأجل. كما أنه لن يخلق مخاطر مالية وحسب، بل مخاطر تتعلق بالسمعة أيضاً. وسوف يحد بالتأكيد من الخيارات المتاحة لاقتراض الصندوق، كما قد يشعر عدد من المقترضين بأنه من المبرر لهم تأخير عمليات السداد للصندوق.

(6) **المخاطر المعنوية وأهمية السياسات** – أي محاولة لتوفير وقف لسداد الديون أو تخفيف الديون دون تعويض قد يخلق مشكلة مخاطر معنوية في اختيار البلدان. كما يمكن أن تدل على انحراف عن السياسات القائمة أو عدم الامتثال لها، وتؤثر بالتالي على الملامح التشغيلية للصندوق.

(7) **وضع الدائن المفضل** – إن أيًا من الاحتمالين سيؤثر على ما يعرف بحجر زاوية الملامح الائتمانية للمؤسسات المالية الإنمائية: وضع الدائن المفضل. وهذه هي إحدى المبادئ الرئيسية لقوة نموذج عمل المؤسسات المالية الدولية وقدرتها التمويلية (بالاقتران مع رأس المال القابل للاسترداد بالنسبة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف). ووضع الدائن المفضل تعني أساساً أن المؤسسات المعنية لا تلغي القروض أو تعيد جدولتها أبداً، إلا إذا تم تعويضها عن ذلك. وهو مبدأ يؤخذ بالاعتبار في التقييمات النوعية والكمية التي يجريها المقرضون ووكالات التصنيف الائتماني. ونسبة قروض هالكة أعلى من 10 في المائة سوف تخفض بالتأكيد من إمكانات وصول الصندوق إلى تصنيف انتمائي عالٍ، مما يحد من قدرته على الوصول إلى الاقتراض بتكلفة تتسق مع مهمته الإنمائية. وعلاوة على ذلك، وحتى إذا اعتبرت هذه الحالة حدثاً غير متكرر، فإن العواقب ستستمر لمدة 10 سنوات على الأقل، وهي الدورة الاقتصادية المعيارية المستخدمة لتقييم وضع الدائن المفضل.

44- وبالنظر إلى العواقب الوخيمة الناجمة عن المشاركة في عملية وقف سداد الديون أو تخفيف الديون دون تعويض كامل، تستنتج الإدارة بأن أوجه عدم اليقين والعواقب المالية الناجمة عن ذلك دون تلقي تعويض كامل تفوق أية فوائد قصيرة الأجل محتملة تجنيهاً للبلدان المقترضة من الصندوق.

### سابعا - الاستنتاجات وسبيل المضي قدما

45- تعتبر مهمة الصندوق في دعم البلدان والمجتمعات الريفية المتأثرة بأزمة كوفيد-19 حاسمة. وستعتمد مقدرة الصندوق على الاستمرار في خدمة هذه المجتمعات في المستقبل أكثر من أي وقت على تحقيق عملية قوية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتتم معالجة التحديات المالية للصندوق من خلال مجموعة من الإصلاحات المالية التي بدأت في السنتين الأخيرتين، والتي أرسيت أساس النظام والاستدامة الماليين.

46- وعلى الرغم من أن صدمات كوفيد-19 زادت من التحديات المالية التي تتم مواجهتها على المدى القصير، ستواصل الإدارة تعزيز الأدوات المالية للصندوق لكي تكون المؤسسة في وضع جيد لخدمة مجتمعاتها الريفية في ظل أي صدمات خارجية. وسيواصل الصندوق إدخال إصلاحات سياساتية لتعزيز ملامحه المالية، ولعب دور في عكس التيار السائد. وسيواصل الصندوق تعزيز تمويله ولامح السيولة فيه من خلال سياسة السيولة الجديدة، وإطار الاقتراض المتكامل، إطار السداد المعجل والسداد المبكر الطوعي. وتشدد الإدارة على أهمية الحفاظ على المسار المستدام الحالي، وعدم اتخاذ أية تدابير قد تعرض فعالية إصلاحاتها المالية للمخاطر.

47- تسلط السيناريوهات المتطرفة المبيّنة هنا الضوء على الدور الحاسم لدعم الدول الأعضاء. في حين أن تمويل الصندوق ومستويات سيولته على المدى القصير كانا بالفعل تحت ضغوط قبل الجائحة، فإن صدمات كوفيد-19 يمكن أن تفاقم الصعوبات الحالية في زيادة الاقتراض، ولا سيما في غياب الدعم الكامل من الدول الأعضاء، وعدم الوصول إلى تصنيف ائتماني ناجح. ومن غير دعم الدول الأعضاء المالي والاستراتيجي، سوف يتقلص وصول الصندوق إلى تمويل إضافي، وبالتالي سيتقلص أثره الإنمائي بشكل سريع.

48- وتبرهن اختبارات الإجهاد هذه كيف يمكن أن يكون لتدابير معينة أثر سلبي مباشر على البلدان المستفيدة. وتظهر نتائج اختبارات الإجهاد في المدى القصير أن نقص الدعم من الدول الأعضاء لاستجابة الصندوق للأزمة قد يولد أثر كرة الثلج - مع تأثير سلبي لا على التجديد الحادي عشر للموارد وحسب، بل وعلى التجديد الثاني عشر للموارد من حيث صافي الأصول، ومستوى برنامج القروض والمنح، ومستويات كفاية رأس المال، والقدرة على تعبئة تمويل إضافي، والإيفاء بالالتزامات الجارية، بما في ذلك الصروفات.

49- وبدعم من دوله الأعضاء، يقف الصندوق مستعداً للعمل بمواءمة مع المبادرات المنسقة للمجتمع الإنمائي الدولي ولكن فقط في حال تأمين التعويض الكامل في الوقت المناسب من الأعضاء. والصندوق مؤسسة تعتمد على تجديد الموارد، وتبقى مساهمات تجديدات الموارد المصدر الرئيسي لتمويله وقدرته على مواصلة عملياته. وهو لا يتمتع بنفس القدر من المرونة المالية التي تتمتع بها المصارف الإنمائية متعددة الأطراف كي يمتص الصدمات أو التغييرات التي تتعرض لها تدفقاته المالية. فتجديد الموارد والتدفقات العائدة من القروض هما المكونان الرئيسيان لموارده الأساسية، وأساسيان لقدرته على خدمة سكانه المستهدفين. ويقف الصندوق مستعداً لدعم المستفيدين منه إلى أقصى قدراته. ولكن لا يمكنه القيام بذلك إلا بالدعم التام من دوله الأعضاء.

50- بسبب الصدمات الاقتصادية لكوفيد-19، قد يصبح المزيد من البلدان منخفضة الدخل مؤهلة للتمويل بمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. لذلك فإنه من الضروري التشديد على ربط قدرة الصندوق على التمويل بالمنح وقدرته على العمل في البلدان منخفضة الدخل بالدعم المالي الذي تقدمه البلدان المانحة في الصندوق في علاقة تناظر أحادي. وزيادة المخصصات للبلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون على أساس منح، وكذلك للبلدان منخفضة الدخل غير المثقلة بالديون على أساس قروض، تعتمد على حصول الصندوق على تلك الموارد. وإذا بقي المستوى المستهدف لتجديد الموارد عند المستويات الحالية، ومع تأهل المزيد من

البلدان لتلقي منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، سيتعين تخفيض مخصصات كل بلد للمحافظة على الاستدامة. وهذا يعني تحولا كبيرا في مخصصات البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تتلقى المنح حاليا إلى قروض بشروط تيسيرية.

51- مساهمات تجديد الموارد هي الموارد الوحيدة التي يمكن للصندوق تعيبتها لمواصلة دعم البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من وضعية مرتفعة من المديونية حرجة. وهذه البلدان هي البلدان التي تعاني عادة من ارتفاع انعدام الأمن الغذائي، والتي لديها مرونة ضئيلة في الوصول إلى تمويل إضافي على أساس قروض بشروط يمكن تحمل تكلفتها. ويبقى الاقتراض مصدر تمويل إضافي هام، ولكن من أجل تجنب الانحراف عن المهمة، لا يمكن للاقتراض أن يصبح المصدر الرئيسي للتمويل على حساب تخفيض القدرة على تقديم المنح.

## التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المنقح: سيناريو تجديد الموارد المنخفض البالغ 1.15 مليار دولار أمريكي

- 1 - يبين الجدول 1 أدناه السيناريو المنقح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق الناتج عن الصدمات قصيرة الأجل المتوقع أن تؤثر على التمويل خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد:
- (1) حصيلة المساهمات خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: المفترض أن تنخفض بمقدار 40 مليون دولار أمريكي إلى 50 مليون دولار أمريكي، استناداً إلى تقدير للبلدان الأكثر تأثراً بالأزمة.
- (2) مستوى الاقتراض لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: يخفض إلى 300 مليون دولار أمريكي من 500 مليون دولار أمريكي، استناداً إلى تقدير متحفظ لخيارات التمويل لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق المتاحة في مايو/أيار 2020.
- (3) التدفقات العائدة من القروض خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: خُفضت بمقدار 80 مليون دولار أمريكي إلى 100 مليون دولار أمريكي، استناداً إلى تقدير متحفظ في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الحالي غير المؤكد.
- (4) رأس المال القابل للتخصيص: استهلاك إضافي بنسبة 2 في المائة بسبب التدهور الائتماني المفترض لحافضة القروض. وما يزال هذا دون نسبة الـ 10 في المائة الوقائية المدرجة في سياسة كفاية رأس المال.

الجدول 1  
التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالسيناريو المنخفض البالغ 1.15 مليار دولار أمريكي

التجديد الثاني عشر الجديد	
تجديد الموارد	1.15 مليار دولار أمريكي
برنامج القروض والمنح	2.9 مليار دولار أمريكي - 3.1 مليار دولار أمريكي
إجمالي المنح (المستوى المستدام الأقصى لإطار القدرة على تحمل الديون)	390 مليون دولار أمريكي (340 مليون دولار أمريكي)
الديون الجديدة	1.1 مليار دولار أمريكي - 1.3 مليار دولار أمريكي
الدين/رأس المال	25-30 في المائة
رأس المال القابل للتخصيص	22-17 في المائة

- 2 - كما يبدو في الجدول 1، وكنتيجة للتدفقات الداخلة المفقودة في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، خُفض برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بما يتراوح بين 200 مليون دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع النطاقات المدرجة في وثيقة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التوجهات الاستراتيجية.<sup>11</sup> ويعتبر هذا التخفيض في برنامج القروض والمنح كتأثير مرحل للتدفقات النقدية الداخلة المخفضة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد المفصلة أعلاه، بما في ذلك نقص في المستوى المستهدف للتجديد الحادي عشر للموارد.
- 3 - ولن يكون الأثر على الحجم المطلق لبرنامج القروض والمنح وحسب، بل أيضاً على تركيبته: مع افتراض عملية تجديد موارد جديدة وفقاً للسيناريو المنخفض البالغ 1.15 مليار دولار أمريكي، بما يتماشى مع مفهوم

<sup>11</sup> الوثيقة IFAD12/1/R.6.



خط أساس تجديد الموارد المستدام، سيكون الصندوق ما زال قادرا على تمويل حجم أقصى للمنح بقيمة 390 مليون دولار أمريكي، وتغطية نفقاته الإدارية. وتقتصر الإدارة استخدام 50 مليون دولار أمريكي كحد أدنى من إجمالي حجم المنح من أجل المنح العادية. وسيبقى الدعم المقدم للبلدان المثقلة بالديون، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل، دون تغيير عند مستوى أقصى قيمته 340 مليون دولار أمريكي. وفي حال ارتفع عدد البلدان المؤهلة لتلقي تمويل في شكل منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سينجم عن ذلك مخصصات مخفضة "لكل بلد"، وبالتالي أثر مخفض لكل بلد، وبالتحديد للمقترضين ذوي الدخل الأدنى.

4 - إن تخفيض برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من شأنه أن يؤثر على جميع المقترضين الآخرين من الصندوق عبر طيف الدخل بأكمله. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تنتج آثار أطول أجلا على وضع الصندوق المالي من جراء تخفيض التدفقات العائدة، الناجمة عن الأثر الجامع لما يلي: نسبة مئوية أعلى من المنح في برنامج القروض والمنح، ونفس المبلغ من الموارد المقترضة (1.1 مليار دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي) لدعم برنامج القروض والمنح المخفض هذا. كما ستخفض القروض الممولة من الموارد الأساسية للصندوق، وكذلك التدفقات العائدة في المستقبل، مما يؤثر سلبيا على قدرة الصندوق على الالتزام.

## افتراضات سيناريوهات مختارة لاختبارات الإجهاد

السيناريو الأساسي المستخدم للتجديد الثاني عشر للموارد: سيناريو تجديد موارد بمستوى 1.1 مليار دولار أمريكي			
سيناريو الإجهاد 1 وقف السداد/الإلغاء	سيناريو الإجهاد 2 زيادة منح إطار القدرة على تحمل الديون	سيناريو الإجهاد 3 تخفيض الاقتراض	
1.15 مليار دولار أمريكي	1.15 مليار دولار أمريكي	1.15 مليار دولار أمريكي	المستوى المستهدف لتجديد الموارد (المساهمات النقدية الجديدة زائد عنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة)
1.1 مليار دولار أمريكي	1.1 مليار دولار أمريكي	1.1 مليار دولار أمريكي	خط أساس تجديد الموارد المستدام (النقدية الجديدة دون إدراج عنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة)
تخفيض بقيمة 42 مليون دولار أمريكي	تخفيض بقيمة 42 مليون دولار أمريكي	تخفيض بقيمة 42 مليون دولار أمريكي	الضغوط على المساهمات في التجديد الحادي عشر للموارد المعوض عنها في التجديد الثاني عشر للموارد
50 مليون دولار أمريكي	50 مليون دولار أمريكي	50 مليون دولار أمريكي	عناصر المنح التقديرية في قروض الشركاء الميسرة
<p>يتم عرض السيناريوهات من أجل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فقط.</p> <p>ملاحظة: تنطبق افتراضات السيناريوهات على أفق زمني يشمل ثلاث دورات لتجديد الموارد: من التجديد الثاني عشر إلى التجديد الرابع عشر (2030).</p> <p>تستند التدفقات النقدية للسيناريوهات إلى التوقعات على مدى 40 سنة.</p>			
اقتطعت خط أساس تجديد الموارد المستدام بمبلغ 93 مليون دولار أمريكي			التعويضات الماضية عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون
1 في المائة في السنة			معدل نمو المستوى الإجمالي لتجديد الموارد
الحد الأدنى لمتطلبات السيولة المحدد بنسبة 60 في المائة من إجمالي التدفقات الخارجة السنوية			
340 مليون دولار أمريكي	681 مليون دولار أمريكي	340 مليون دولار أمريكي	المستوى المستدام الأقصى للمنح الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون
50 مليون دولار أمريكي	50 مليون دولار أمريكي	50 مليون دولار أمريكي	المنح العادية
<p>225 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى ثلاث شرائح قيمة كل منها 75 مليون دولار أمريكي في السنة</p> <p>تم تقدير عنصر المنح مع معدلات خصم تساوي معدلات السوق في 29 فبراير/شباط 2020</p> <p>تم تقدير شروط قروض الشركاء الميسرة بحيث تعكس 50 في المائة منها الشروط التيسيرية للغاية في الصندوق، و50 في المائة الشروط المختلطة في الصندوق</p>			
100	100	100	الافتراض السيادي (بملايين الدولارات الأمريكية)
تقدر شروط الاقتراض السيادي بالشروط المالية التي تعكس قروض الصندوق السيادية القائمة			

السيناريو الأساسي المستخدم للتجديد الثاني عشر للموارد: سيناريو تجديد موارد بمستوى 1.1 مليار دولار أمريكي									
سيناريو الإجهاد 1 وقف السداد/الإلغاء	سيناريو الإجهاد 2 زيادة منح إطار القدرة على تحمل الديون	سيناريو الإجهاد 3 تخفيض الاقتراض							
تخفيض بقيمة 180 مليون دولار أمريكي من البلدان منخفضة الدخل تخفيض بقيمة 100 مليون دولار أمريكي من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا - المجموع 280 مليون دولار أمريكي أقل في التدفقات العائدة ابتداء من يوليو/تموز 2020 لمدة 18 شهرا	- تخفيض بقيمة 81 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الحادي عشر للموارد (تقسم بنسبة 45/36 في الفترة 2021/2020)	- تخفيض بقيمة 81 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الحادي عشر للموارد (تقسم بنسبة 45/36 في الفترة 2021/2020)	التدفقات العائدة						
15 في المائة	15 في المائة	15 في المائة	نسبة الصرف في فترة التجديد الثاني عشر للموارد						
الاقتراض السيادي مخصص بالكامل للقروض بشروط عادية			تخصيص الموارد						
<p>1- قائمة البلدان المتلقية لتمويل الصندوق تستند إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (66 بلدا)؛</p> <p>2- لا تخصص أية أموال من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وفقا لشروط الإقراض لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛</p> <p>3- يخصص 100 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛</p> <p>4- تخصص الموارد من خلال مجموعتين مختلفتين، باستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، كالتالي:</p> <table border="1" data-bbox="219 981 1451 1101"> <thead> <tr> <th>المجموعة ألف = البلدان غير المؤهلة لتلقي منح إطار القدرة على تحمل الديون - 46 بلدا</th> <th>المجموعة باء = البلدان المؤهلة لتلقي منح إطار القدرة على تحمل الديون - 20 بلدا</th> <th>مجموع الموارد الموزعة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء - 66 بلدا</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1 935 مليون دولار أمريكي</td> <td>340 مليون دولار أمريكي</td> <td>2 275 مليون دولار أمريكي</td> </tr> </tbody> </table>			المجموعة ألف = البلدان غير المؤهلة لتلقي منح إطار القدرة على تحمل الديون - 46 بلدا	المجموعة باء = البلدان المؤهلة لتلقي منح إطار القدرة على تحمل الديون - 20 بلدا	مجموع الموارد الموزعة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء - 66 بلدا	1 935 مليون دولار أمريكي	340 مليون دولار أمريكي	2 275 مليون دولار أمريكي	افتراضات تخصيص الموارد
المجموعة ألف = البلدان غير المؤهلة لتلقي منح إطار القدرة على تحمل الديون - 46 بلدا	المجموعة باء = البلدان المؤهلة لتلقي منح إطار القدرة على تحمل الديون - 20 بلدا	مجموع الموارد الموزعة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء - 66 بلدا							
1 935 مليون دولار أمريكي	340 مليون دولار أمريكي	2 275 مليون دولار أمريكي							
<p>5- تبقى متغيرات، وأس، ومعاملات معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كما هي دون تغيير، وقيم متغيرات معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هي تلك المنطبقة على السنة الأولى من فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛</p> <p>6- تبقى قواعد المخصصات الدنيا والقصوى دون تغيير للمجموعة الشاملة من البلدان (المجموعتان ألف وباء لهما نفس الحد الأقصى من مخصصات البلدان، المعادل لنسبة 5 في المائة من المجموعة ألف + المجموعة باء، والحد الأدنى لمخصصات البلدان = 1.5 مليون دولار أمريكي في السنة)؛</p> <p>7- لا يتم تطبيق سقف بالنسبة للإدارة؛</p> <p>8- فئات الدخل تعكس تصنيف البنك الدولي للسنة المالية 2020 (يوليو/تموز 2019-يونيو/حزيران 2020)؛</p> <p>9- تشكيلة الموارد الأساسية هي كالتالي: مساهمات تجديد الموارد؛ والمبالغ الكاملة لقروض الشركاء الميسرة؛ والتدفقات العائدة، والنتائج من الاستثمارات.</p>									